

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه  
وعضوية القضاة السادة  
بسام العتوم، عادل خصاونه، خليفه السليمان، محمد الحمصي

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٢٠٤٩

المميزون :-

- ١- أمنه العلي الحسن .
- ٢- محمد عز الدين ومحمد محي الدين ومحمد بدر الدين  
وعبد القادر وأحمد وفاطمة وخديجه وعائشه أبناء حسين  
عبد القادر الصالح ورثة حسين عبد القادر صالح .

وكيلهم المحامي إسماعيل ربابعه .

المميز ضداه :-

- ساطة الميماه .
- وكيلها المحامي تيسير محاسنه .

بتاريخ ٣-١٢-٢٠٠٣ تقدم المميزون بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق اربد بتاريخ ١٦-٧-٢٠٠٣ بالقضية رقم ٢٠٠٣/١٣٨٣ المتضمن فسخ الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون بتاريخ ٣٠-٤-٢٠٠٣ في القضية رقم ٢٠٠٢/١٣٢ القاضي (بالزام المدعى عليها بدفع مبلغ ٩١٣٠ ديناراً للمدعين بدل نقصان قيمة قطعة رقم ٤٩ حوض ١١ من أراضي عرجان ومبلغ ١٧٣٢,٥٦٠ ديناراً نقصان قيمة القطعة رقم ٤٧ من ذات الموقع مع الرسوم والمصاريف والفائدة من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام و ٥٠٠

دينار أتعاب محاماة ) والحكم بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ ٣١٤٧,٠٧٥ ديناراً مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية و ١٦٠ ديناراً أتعاب محاماة .

طالبين قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز لأسباب تتلخص بما يلي

-:

١- أخطأت محكمة استئناف اربد باحتساب مساحة ٥٤٠ م<sup>٢</sup> فقط من قطعة الأرض رقم ٤٩ حوض ١١ الوادي الغربي عرجان كمساحة مروية مع أن كامل المساحة البالغة ١٨٢٦ م<sup>٢</sup> أرض مروية .

٢- أن قرار محكمة الاستئناف جاء مخالفاً لجدول حقوق المياه وتقرير الخبرة الجاري تحت إشراف محكمة الدرجة الأولى اللذين يتبين منهما أن كامل مساحة القطعة رقم ٤٩ حوض ١١ تروى من عين التتور .

٣- القرار المميز جاء مناقضاً لتقرير الخبرة الذي جاء فيه أن كامل مساحة قطعتي الأرض موضوع الدعوى مروية ، عندما احتسب نسبة ٧١% من التعويض اعتماده على كتاب معترض عليه موجه من الجهة المدعى عليها .

٤- أن القرار المميز يناقض بعضه بعضاً واعتمد على بيانات متناقضة .

### القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن المميزين كانوا وبتاريخ ١١-٣-٢٠٠٢ قد تقدموا لدى محكمة بداية حقوق عجلون بمواجهة المميز ضدها بالدعوى رقم ٢٠٠٢/١٣٢ يطالبون فيها بالتعويض عن العطل والضرر اللاحق بالعقارات الموصوفة بلائحة الدعوى بنتيجة ضمنها مياه عين التتور وعين البيضاء التي تروى منها لتزويد قرى محافظة عجلون بالمياه مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

بتاريخ ٣٠-٤-٢٠٠٣ أصدرت المحكمة حكمها المستأنف، وبتاريخ ١٦-٧-٢٠٠٣ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/١٣٨٣ أصدرت محكمة استئناف حقوق اربد قرارها المميز المشار إليه في مستهل هذا القرار .

وعن أسباب التمييز جميعها :-

فإن البينة تشير إلى أن قطعة الأرض رقم ٤٩ حوض الوادي الغربي رقم ١١ من أراضي عرجان ميري سقي البالغة مساحتها ٢١٨٢٦م<sup>٢</sup> ، ونصف مساحة القطعة رقم ٤٧ من ذات الحوض والموقع مسجلة باسم حسين العبد القادر الصالح الذي انتقل بتاريخ ١٥-١٠-١٩٩٣ إلى رحمة الله وانحصر ارثه بالميزين .

وإن القطعتين المذكورتين وكما يتبين من جدول توزيع المياه المبرز تسقيان من مياه عيني التنور والبيضاء بنسبة ٧١% للعين الأولى و ٢٩% للعين الثانية من خلال قناتي عبريا الغربية والشرقية حيث تسقى كامل مساحة القطعة رقم ٤٧ من قناة عبريا الغربية ومساحة ٢١٢٨٦م<sup>٢</sup> من القطعة رقم ٤٩ من تلك القناة وباقي مساحتها البالغة ٥٤٠ م<sup>٢</sup> من قناة عبريا الشرقية .

وأن سلطة المياه استولت على مياه عين التنور وقامت بضمها لتوفير مياه الشرب للمواطنين في المنطقة وأبقت على مياه العين البيضاء .

وأن محكمة الاستئناف وبعد اعتمادها لتقرير الخبرة الذي تم بإشراف محكمة الدرجة الأولى :-

● اعتمدت في احتساب التعويض عن القطعة رقم ٤٩ المساحة التي تروى من قناة عبريا . الشرقية وأغفلت المساحة التي تروى من قناة عبريا الغربية والبالغة ٢١٢٨٦م<sup>٢</sup> .

● واعتمدت في احتساب التعويض عن القطعتين نسبة المياه المستولى عليها من مجموع مياه عبريا والبالغة ٧١% .

وبذلك تكون قد أخطأت بإغفالها التعويض عن المساحة التي تروى من قناة عبريا الغربية من قطعة الأرض رقم ٤٩ المشار إليها ، وأصاب في تقدير التعويض عن نسبة المياه المستولى عليها دون غيرها .

لذلك نقرر نقض القرار المميز من حيث عدم احتساب التعويض عن المساحة التي تروى من قناة عبريا الغربية من القطعة ٤٩ موضوع الدعوى وإعادة الأوراق لمصدرها للسير بالدعوى حسب الأصول .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٣/١٠/٢٠٠٥ م.

القاضي الرئيس

عضو

عضو

الاحكام

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق

ع . غ